

- في حين أن أحكام القرآن عامة لجميع الناس ولكل زمن .
- ٦ - كل من الكتب القديمة وإن كان فيه من الدعوة إلى الخير والصالح والأخلاق ، فإنه لم يستوفِ الفضائل .
- لكن القرآن استوفى الفضائل كاملة ، سواء نص عليها في الكتاب القديم أم لم ينص .
- ٧ - تسرب إلى كل من الكتب القديمة التحريف^(١) والأمور التي لا توافق العقل ، وتقوم على الظلم ، بل تحوي أموراً من قبيل الفحشاء والمنكر .
- أما القرآن فإنه صالح كله ومنزه عن الفاحشة وليس فيه ما يخالف العقل^(٢) .
- ٨ - الشرائع القديمة اختصت بالعلاج الروحي ، أما الشريعة الإسلامية فقد وضعت المبادئ الكفيلة بحل مشاكل الإنسان وتلبية حاجاته المادية والروحية في كل زمان ومكان .
- هذه المزايا هي التي لأجلها أمر الناس باتباع القرآن وحده دون سواه .



المطلب الثاني مستلزمات النبوة

صفات الرسل والأنبياء

جَبَلَ الله تعالى بعض الناس على مواهب معينة كالقوة والشعر والفنون . . . يتفوق بها على الآخرين ، ووهب الأنبياء والرسل الكفاءة العالية لقيادة الناس وهدايتهم إلى الصراط المستقيم ، لذلك امتازوا بصفات فيها جميع خصال الخير ، بعيدة عن جميع النقائص التي لا تليق بهم .

هذه الصفات هي :

- (١) انظر الفصل الذي كتبه العالم الجليل رحمة الله الهندي في كتابه (إظهار الحق) الذي أثبت فيه تحريف الكتب السماوية التي سبقت القرآن .
- (٢) انظر مبادئ الإسلام للسيد أبي الأعلى المودودي ص ٨٠ - ٨٤ .

الصفة الأولى العصمة

العصمة لغة : الحفظ .

واصطلاحاً : هي لطف من الله تعالى ، يحمله على فعل الخير ، ويزجره عن فعل الشر ، مع بقاء الاختيار ، تحقيقاً للابتلاء^(١) .

أو بتعريف آخر :

هي أن لا يخلق الله تعالى فيهم ذنباً^(٢) .

والذنب إما أن يكون من الكبائر أو من الصغائر .



النوع الأول العصمة من الكبائر

للكبائر تعاريف مختلفة ، أرجحها :

إن الكبائر هي : ما ترتب عليها حد أو توعد عليها بالنار أو اللعنة أو الغضب .

أما الصغائر فهي : ما ليس فيها حد في الدنيا ، ولا وعيد في الآخرة^(٣) .

والكبائر إما كفر أو كذب أو غيرهما من الذنوب الكبيرة الأخرى . وتفصيل عصمة الأنبياء عن هذه الأنواع من الكبائر هو :

أولاً: العصمة من الكفر:

اتفق جمهور المسلمين على أن الأنبياء عليهم السلام معصومون من الكفر قبل الوحي وبعده ، ولا يجوز الكفر عليهم في حال صغرهم تبعاً للوالدين ، لأنهم مؤمنون

(١) المسامرة ص ٢٢٩ .

(٢) الدواني على العقائد العضدية ج ٢ ص ٢٧٩ والمواقف ص ٥٧٥ .

(٣) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص ٣٥٦ والشورى بين النظرية والتطبيق لقحطان الدوري ص ١١٤ - ١١٥ .

بالله، عارفون به حقيقة، فلا يجري عليهم حكم الكفر تبعاً^(١).

ثانياً: العصمة من الكذب:

الصدق: هو مطابقة حكم الخبر للواقع.
 وأنواعه ثلاثة:

- ١ - الصدق في دعوى الرسالة.
 - ٢ - الصدق في ما يبلغونه عن الله ﷻ إلى الناس من الأحكام الشرعية.
 - ٣ - الصدق في جميع ما ينطق به مما يتعلق بأمور الدنيا^(٢).
- وضده: الكذب.

ويستحيل صدور الكذب عن الأنبياء على سبيل العمدة كما أجمع أهل الملل والشرائع كلها، ويستحيل صدوره على سبيل السهو والنسيان عند أكثر الأئمة الأعلام. وهو المعتمد على ما أفاده المحققون^(٣).

والدليل العقلي على صدق الأنبياء هو:

أ - لو جاز عليهم الكذب والافتراء، للزم الكذب في خبره تعالى، وهو مُحال، لأنه تعالى صدقهم بالمعجزات^(٤).

ب - الكذب معصية، وهم معصومون منها.

ج - لو كذبوا، وعرف الناس منهم ذلك، لانتفت فائدة الرسالة^(٥).

والدليل النقلي على صدقهم:

أ - قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ -

[٤].

ب - قوله تعالى: ﴿وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ٥٢].

(١) ابن قُطُوبغا على المسيرة ص ٢٢٧ - ٢٢٨ وانظر الدواني السابق وشرح العقائد الشنافية للفتازاني

ص ١٣٦ وشرح المقاصد ج ٢ ص ١٩٣، والمواقف ص ٥٦٧ ولوامع الأنوار ج ٢ ص ٣٠٤.

(٢) رسالة في التوحيد للطائي ص ٦٧ والذويب ص ١٠٥.

(٣) المواقف ٥٦٧ والدواني ج ٢ ص ٢٧٩ وشرح العقائد الشنافية ص ١٣٦ ولوامع الأنوار ج ٢ ص ٣٠٧ والوسيلة ص ٦٩٥.

(٤) المواقف والدردير والطائي ولوامع الأنوار السابقة والباجوري في شرح الجوهرة ج ٢ ص ٢٤.

(٥) رسالة في التوحيد السابقة.

ج - قوله تعالى: ﴿وَلَوْ لَقَوْلٌ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ﴾ ٤٤ لَأُخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ٤٥ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ٤٦ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ٤٧﴾ [الحاقة: ٤٤ - ٤٧].

د - في الحديث: قالوا: يا رسول الله إنك تداعبننا، قال: «إني لا أقول إلا حقاً».

أما ما ظاهره الكذب في حق الأنبياء، كما في واقعة إبراهيم الخليل عليه السلام حين كسر الأصنام، وأبقى كبيرها فقط، فلما سئل ﴿قَالُوا ءَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِإِلَهِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ ٦٢ ﴿قَالَ بَلْ نَعْبُدُهُمْ كِبرُهُمْ هَذَا فَتَسْلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَظْفِقُونَ﴾ ٦٣﴾ [الأنبياء: ٦٢ - ٦٣] فإنه يؤول بأن قصده عليه السلام التبيكيت والاستهزاء، لأنه لم يكن عند الأصنام غيره، فما فائدة قولهم من فعل هذا^(١)؟

وقيل معناه: سلوهم إن نطقوا يصدقون، وإن لم يكونوا ينطقون فليس هو الفاعل. وفي ضمن هذا الكلام اعتراف بأنه هو الفاعل. فقوله هذا من المعارض، وفي المعارض مندوحة عن الكذب، وهو الذي صححه القرطبي^(٢) وقيل غيره^(٣).

ثالثاً: العصمة من الكبائر الأخرى:

ونبين هنا حال صدور الكبيرة عنهم عمداً أو سهواً، قبل البعثة أو بعدها.

قبل البعثة:

الأنبياء قبل بعثتهم معصومون من صدور الكبيرة، التي توجب النفرة منهم، كعهر الأمهات والفجور في الآباء^(٤).

وبعد البعثة:

هم معصومون منها عمداً، وهو قول الجمهور من المحققين والأئمة. ومعصومون منها سهواً أو على سبيل الخطأ في التأويل، وهو المختار^(٥).

(١) الصاوي على الدردير ص ١٠٥ وتفسير البيضاوي ص ٣٢١.
وحديث المداعبة في سنن الترمذي - كتاب البر - باب ما جاء في المزاح ج ٦ ص ٢٠٦ وهو حديث حسن صحيح.

(٢) تفسير القرطبي ج ٦ ص ٤٣٤٠.

(٣) تفسير البيضاوي السابق وغيره من التفاسير.

(٤) شرح العقائد الشافية للفتاواني ص ١٣٦ والدواني ج ٢ ص ٢٧٩ نقلاً عن شرح العقائد. وانظر أقوالاً أخرى في المواقف ص ٥٦٨ والدواني والوسيلة ص ٦٩٥.

(٥) المواقف ص ٥٦٧ والوسيلة السابق وقارن بشرح العقائد للفتاواني ص ١٣٦.

النوع الثاني العصمة من الصغائر

الصغائر نوعان :

أ - صغائر الخسة التي تلحق فاعلها بالأراذل ، كسرقة حبة أو لقمة والتطفيف بثمره .
والأنبياء قبل البعثة : معصومون منها^(١) .

وبعد البعثة كذلك ، فلا تصدر عنهم أصلاً لا عمداً ولا سهواً بالاتفاق^(٢) .
ب - الصغائر الأخرى :

والأنبياء غير معصومين منها ، قبل البعثة عمداً وسهواً .

أما بعد البعثة فهم معصومون منها عمداً ، وتجوز سهواً ، لكن لا يُصرون عليها ،
ولا يقرون من الله تعالى عليها ، بل يُنبهون فينبهون . وعليه المحققون من المحدثين
والسلف الصالح^(٣) لقوله ﷺ : « إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ؛ فإذا نسيت فذكروني »
أخرجه البخاري ومسلم^(٤) وغيرهما .



أدلة عصمة الأنبياء

استدل العلماء على عصمة الأنبياء بأدلة كثيرة منها :

١ - لو صدر منهم الذنب ، لحرم اتباعهم فيما يصدر عنهم ، مع أن اتباعهم
فرض وللإجماع ، ولقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾
[آل عمران : ٣١] .

٢ - لو أذنبوا لرُذت شهادتهم ، إذ لا شهادة لفاسق بالإجماع ، ولقوله تعالى :

(١) شرح العقائد للفتازاني وشرح الدواني السابقان .

(٢) المواقف وشرح العقائد والوسيلة السابقة والمسامرة ص ٢٣٣ .

(٣) الدواني ج ٢ ص ٢٧٩ وشرح المقاصد ج ٢ ص ١٩٣ والمواقف وشرحه ص ٥٦٨ ولوامع الأنوار ج ٢
ص ٣٠٤ والمسامرة والمسامرة عليها ص ٢٣٢ وهناك أقوال أخرى في هذه المصادر وفي شرح
العقائد ص ١٣٦ والوسيلة ص ٦٩٥ .

(٤) المسامرة والمسامرة عليها ص ٢٣٤ . وقد تقدم تخريج الحديث آنفاً .

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، لأن مَنْ لا تُقبل شهادته في القليل الزائل من متاع الدنيا، كيف تُسمع شهادته في الدين القيم؟

٣ - إن صدر عنهم ذنب وجب زجرهم وتعنيفهم، لعموم وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولا شك أن زجرهم إيذاء لهم، وإيذاؤهم حرام إجماعاً، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٧].

٤ - لو أذنبوا لاستحقوا العذاب واللوم والطعن، لدخولهم تحت قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣]، وقوله سبحانه: ﴿اتَّخَذُوا النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنَسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَكْتَبُونَ﴾ [البقرة: ٤٤]، لكن ذلك منتفٍ بالإجماع، ولكونه من أعظم المنفريات.

٥ - قوله تعالى في إبراهيم وإسحاق ويعقوب: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْكِنُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [الأنبياء: ٩٠]، فيتناول جميع الخيرات من الأفعال والتروك، وقوله: ﴿وَلَهُمْ عِنْدَنَا لِمَنْ الْمُصْطَفَيْنَ الْآخِرِ﴾ [ص: ٤٧] أي: من المصطفين الأخيار في كل الأمور، فلا يجوز صدور ذنب عنهم^(١).

٦ - لو جاز عليهم أن يخونوا الله تعالى بفعل محرّم أو مكروه، للزم أن يكون ذلك المحرّم أو المكروه طاعة، لأن الله تعالى أمرنا بطاعتهم واتباعهم في أقوالهم وأفعالهم من غير تفصيل. فكل ما صدر منهم فنحن مأمورون به، وكل مأمور به، فهو طاعة، لأن الله تعالى لا يأمر بالفحشاء^(٢).

وما نقل عن الأنبياء مما يشعر بمعصيته:

فما نقل بطريق خبر الأحاد فمردود، لأن نسبة الخطأ إلى الرواة أهون من نسبة المعاصي إلى الأنبياء.

وما نقل بطريق التواتر فيفسر:

بأنه نسيان أو زلة،

أو بأنه حدث قبل البعثة،

(١) الموافق وشرحه ص ٥٦٨ - ٥٦٩ وشرح المقاصد ص ١٩٣ - ١٩٤ وفيهما أدلة أخرى لا نذكرها خشية الإطالة.

(٢) الذّزدير على الخريدة ص ١٠٥ والباجوري على الشّوسية ص ٤٢ و ٤٣.

أو بأنه من الصغائر،

أو بأنه من قبيل ترك الأولى والأفضل^(١).

وترك النبي ﷺ الأفضل إنما هو في الأمور التي لم يرد بها نص صريح. فهو يعمل نظره وفكره، ويبدل وسعه أولاً، ومع ذلك فهو يخطئ فيعائب عندئذ على تركه الأفضل.

ومن النصوص التي تُشعر بمعاصي الإغواء:

أولاً: ما ورد في قصة آدم عليه السلام في القرآن الكريم:

قوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١].

والعصيان من الكبائر، بدلالة قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [الجن: ٢٣].

والغواية اتباع الشيطان، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ اتَّبَعَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢] وقوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦] واستحقاق الإخراج من الجنة بسبب إزال الشيطان لهما، يدل على أن الصادر منهما كبيرة. وخالف آدم النهي عن الأكل من الشجرة، وارتكاب المنهي عنه ذنب.

أجيب عنها:

بأن ذلك كان قبل البعثة، لأنه لم تكن له في الجنة أمة.

وكان ذلك عن نسيان، لقوله تعالى: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً﴾ [طه: ١١٥].

أو كان زلة وسهواً، حيث ظن آدم عليه السلام أن المنهي عنها شجرة بعينها، وقد قرب فرداً آخر من جنسها^(٢).

ثانياً: ما ورد في قصة موسى عليه السلام من قتله المصري ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥].

وقتله كان عدواناً، لقوله سبحانه: ﴿قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ [القصص: ١٥] وقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾ [القصص: ١٦].

وقوله ﴿فَعَلْنَاهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠].

(١) شرح المقاصد ج ٢ ص ١٩٤ وانظر: شرح العقائد للفتاواني والعصام عليه ص ١٣٦ - ١٣٧ والدواني ج ٢ ص ٢٧٩ عن شرح العقائد والمواقف وشرحه ص ٥٦٩.

(٢) شرح المقاصد والمواقف وشرحه السابقان.

أجيب:

بأن قتله المصري كان قبل النبوة،

وجاز أن يكون قتله خطأ،

وما صدر منه من أقوال، فهو محمول على التواضع وهضم النفس^(١).

ثالثاً: وما ورد في حق نبينا محمد ﷺ من نصوص مثل:

١ - قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ لَذَنبِكَ﴾ [غافر: ٥٥، ومحمد: ١٩] وقوله سبحانه:

﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [التوبة: ١١٧].

وقوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢]، فأسند

الذنب للنبي ﷺ وتاب عليه، ولا وجود للتوبة إلا مع الذنب.

أجيب:

بأن ذلك الذنب كان قبل النبوة،

أو أنه محمول على ما فرط منه من الزلة وترك الأفضل،

أو نسب إليه ذنب قومه، فإن رئيس القوم قد يُنسب إليه ما يفعله أتباعه. أي:

استغفر لذنوب أمتك، وتاب الله على أمة النبي، وليغفر لأجلك ما تقدم من ذنب أمتك، وما تأخر عنه^(٢).

٢ - وقوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى ﴿١﴾ أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى ﴿٢﴾﴾ [عبس: ١ - ٢].

أجيب:

بأنه محمول على أنه عتاب على ترك الأفضل والأولى مما يليق بخلقه العظيم،

ومثله يعاتب على مثله^(٣)، فأخطأ في اجتهاده، فعبس في وجه الأعمى ابن أم مكتوم،

حين جاء يسأله عن الدين، لأنه رأى أن مجادلة صناديد قريش قد تؤدي إلى أنهم

سيميلون إليه فيسلمون، وأن الإعراض عنهم قد يزيد في حقدهم ونفرتهم عن الإسلام.

لذلك انشغل بهم عن ابن أم مكتوم الأعمى المسلم، الذي جاء مستزيداً من

الإسلام. فالأولى أن لا يعبس بوجهه، فيتولى عنه، بل يتلطف معه، لما له من منزلة

الإسلام.

(١) شرح المواقف ٥٧١ وانظر شرح المقاصد ج ٢ ص ١٩٦.

(٢) شرح المواقف ٥٧٤ - ٥٧٥، وشرح المقاصد ج ٢ ص ١٩٧.

(٣) شرح المقاصد ج ٢ ص ١٩٧، والمواقف وشرحه ص ٥٧٥.

١ - وقوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنَتْ لَهْمُ﴾ [التوبة: ٤٣].

أجيب:

بأنه تَلَطَّفَ في الخطاب، وعتاب على ترك الأفضل، وإرشاد إلى الاحتياط في تدبير الخيرات^(١). فإنه ﷺ أذن لجماعة تعللوا بأعذار - كان الأولى أن لا تُقبل منهم - فتخلفوا عن غزوة تبوك، وتارك الأفضل في أمور الحرب قد يُعاتب.

٤ - وقوله تعالى: ﴿مَا كُنَّا لِنُبَيِّنَ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَمْرٌ حَتَّى يُشْخَبَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٢٧) لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (٢٨) [الأنفال: ٦٧ - ٦٨].

أجيب:

بأنه محمول على ترك الأفضل.

لأن الرسول ﷺ حين استشار أصحابه في أخذ الفداء من أسرى بدر، ومنهم سبعون من أشرف قريش، وآثر أكثرهم أخذ الفداء على القتل، اجتهد فأيدهم، لأنه رُق لحالهم، ورجا أن يُسلموا، أو يخرج من أصلا بهم المؤمنون، ولينتفع المسلمون بمال الفدية في شؤونهم، فأخطأ في اجتهداه وكان الأفضل أن لا يؤثر أخذ الفداء على نصرة الإسلام^(٢).

وبعد كل هذا: فإن الله تعالى لم يُبَيِّن رسوله على خطأ، لأنه لو أقره على الخطأ، لتساوى الخطأ والصواب في الشرع، ولكان ذلك تضليل ومدعاة إلى التشكيك في الشريعة.

وكان الرسول ﷺ يرجع إلى الصواب الذي بيَّنه الله تعالى له، ولا يكتف من الوحي شيئاً من تسجيل الخطأ عليه، أو توجيه العتاب إليه^(٣).

حكمة تسجيل زلة الأنبياء:

فإن قيل: فما بال زلة الأنبياء حكيت في القرآن، بحيث تتلى على مر الزمان، مع أن الله تعالى غفار ستار، وقد أمرنا بالستر على مرتكب الذنب؟

(١) شرح المقاصد السابق.

(٢) شرح المواقف ص ٥٧٤ وانظر أمثلة أخرى من هذا في شرح المواقف وشرح المقاصد وشرح قاسم بن قطلوبغا على المساترة ص ٢٣٢ - ٢٣٣.

(٣) مناهل العرفان ج ٢ ص ٢٨٨.

أجيب:

بأن تسجيل زلتهم يدل على:

- ١ - صدق الأنبياء، وأن ما يبلغونه يكون بأمر الله تعالى بلا إخفاء لشيء منه.
- ٢ - إن الأنبياء على جلالة قدرهم وكثرة طاعتهم، يلجؤون إلى الله تعالى دائماً بالاستغفار والتضرع في أدنى زلة، فعلى الناس - وهم أدنى مرتبة منهم بكثير - أن يتضرعوا إلى الباري كل حين.
- ٣ - إن الصغائر ليست مما يقدر في الإيمان، فلا تكفر الإنسان^(١).



الصفة الثانية التبليغ

هو إيصال الأحكام التي أمروا بتبليغها إلى المرسل إليهم^(٢)، ليرشدوهم إلى سعادة الدنيا والآخرة، وكلّ منهم لم يُخَفِ عن الناس من ذلك شيئاً عمداً أو سهواً^(٣).

وأقسام الموحى به ثلاثة:

- ١ - قسم أمروا بكتمانه. فهو خاص بينهم وبين ربهم.
 - ٢ - قسم خُيروا فيه بين التبليغ وعدمه.
 - ٣ - قسم أمروا بتبليغه.
- وهذا القسم (الآخر) هو الذي بلغوه إلى مَنْ أرسلوا إليه، لأنهم مأمورون بتبليغه، لوجوبه عليهم^(٤).

(١) شرح المقاصد ج ٢ ص ١٩٨.

(٢) الدردير على الخريدة ص ١٠٨.

(٣) رسالة في التوحيد للطائي ص ٦٨.

(٤) الصاوي على الدردير ص ١٠٩ ورسالة في التوحيد السابقة.